الدرس السابع
الرواية الشفوية وأهميتها
في الكتابة التاريخية

من خلال المحاضرات السابقة تطرقنا إلى أهمية استخدام المنهج النقدي التاريخي في الوثيقة الرسمية المدونة. ومع تطور الدراسات التاريخية وتنوع المصادر التي تدخل كتابته.وفي هذا الاتجاه غدت الرواية الشفوية مصدر من مصادر المعرفة التاريخية. ولما كانت الرواية هنا قد عدت مصدرا من مصادر الكتابة التاريخية، فمن الواجب خضوعها للدراسة والتحليل والتأكد من مصداقيتها. وهذا يدفعنا للقول، هل يمكننا تطبيق منهج النقد الخارجي والباطني على الرواية الشفوي؟. و إمكانية إسهامه في التحقق من مصداقية مضمونها ؟.

الرواية الشفوية :

رواية لغةً " الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم يريهم من ذلك"، والرواية الشفوية اصطلاحاً هي ما تتناقلة الأجيال شفاهية من أحداث مضت و انقضت .

كانت الراوية الشفوية أول محاولة لنشر العلم، والرواية هي الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب"، و قد ابتدأ علم التاريخ عند العرب قبيل الإسلام و في صدره معتمداً على الرواية الشفوية و ذلك لانتشار الأمية، و لطبيعة المجتمع القبلي في بلاد العرب الذي كان حريصا على التفاخر بالنسب و الحسب ، فكثيراً ما كان أبنائه يروون مفاخرهم و مفاخر قبائلهم و مثالب خصومهم .

بدأت عملية التدوين الحقيقية لدى المسلمين عندما أمر الرسول محمد صلى الله عليه و سلم كُتابه ليكتبوا ما يمليه عليه الوحي في مكة و المدينة على ما توفر من مواد في تلك الفترة، وكان من كُتابه زيد بن ثابت و أبي بن كعب ، إلا أن عملية التدوين للقرآن الكريم تلك لم تكن تعني بداية الانتهاء من الاعتماد على الرواية الشفوية ، فالرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) لم يأمر قبل وفاته بكتابة ما يصدر عنه من قول أو فعل ، " لم تدون السنة في عصر النبي صلى الله عليه و سلم و لم يتخذ الرسول الكريم كتاباً يكتبون ما يصدر عنه، بل و قد نهى عن كتابتها في أول الأمر ثم أباح لمن يشاء أن يكتب منها ما يريد، ومن هؤلاء الذين كتبوا شيئاً من السنة النبوية عبد الله بن عمرو بن العاص(رض)، وبعد وفاته (صلى الله عليه و سلم) استمرت سنته و ما صدر

عنه من فعل وقول لفترة بغير تدوين يتم تناقلها شفاهية، ولكم خوفا من التحريف و الضياع والنسيان بدأ التدوين الرسمي للحديث الشريف اعتماداً على الرواية الشفوية في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز الذي أمر قاضيه على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بتدوين الحديث وذلك في القرن الثاني الهجري .

وإذا كان العرب و المسلمون اعتمدوا واهتموا اهتماماً كبيراً بالرواية الشفوية في نقل أخبارهم و توثيق شؤونهم الدينية وفق أصول ومناهج طبقوها فيما عرف بعلم مصطلح الحديث، فقد أخذ الاهتمام بالرواية الشفوية في التراجع تدريجياَ و صولاً إلى القرن التاسع عشر الميلادي مترافقاً ذلك مع تطور وسائل الكتابة و الاعتماد على السجلات والمصادر المكتوبة عند دراسة الأوضاع المالية و الاقتصادية و السياسية للأمم و الدول .

لقد تميز القرن التاسع عشر بظاهرة هامة هي جمع المصادر التاريخية ونشرها، ساعد على ذلك ما اكتسبه الناشرون من خبرة فنية، فبدأت تظهر مجاميع علمية هامة قدمت للباحث التاريخي مادة علمية وفيرة ، فبدأت تظهر مجموعات من الوثائق التاريخية من مصادر متعددة لا حصر لها. وسجل القرن التاسع عشر الميلادي تركيزاَ و اهتماماَ على ما هو مكتوب دون المروي خصوصاَ في أوربا، واعتبرت الرواية الشفوية أو التاريخ الشفوي أو المحكي بمثابة مصدر لا حاجة و لا ضرورة له. و نظر إليه الأوربيون على أنه تاريخ لا يعتمد، و كمصدر أقل شأناَ وأدنى درجة من التاريخ المكتوب، و المصادر المكتوبة صار ينظر إليها بأنها نتاج عقل أرفع شأناَ و جدير بالاعتماد عليه في المهمة الجليلة ألا و هي تفسير التغيرات والتواصل التاريخي، إلا أن هذا التمسك في الاعتماد على ما هو مكتوب و مدون في أي عمل تاريخي بدا أمراً مبالغاً فيه لدى البعض خلال القرن العشرين تقريباً، والذي شهد توجهاَ ناحية الرواية الشفوية وتحديداَ خلال فترة الاستعمار بسبب حاجات موضوعية، إذ احتاجت السلطات الاستعمارية فهم المجتمعات المحلية المستعمرة وطبيعة ومنطق تفكيرها، وفي غياب المصادر المكتوبة كان لابد من الاعتماد على المصادر الشفهية لفهم آلية عمل هذه المجتمعات و بالتالي تسهيل إمكانية السيطرة عليها.

ويرى الباحث توماس ريكس بأن فترة النضال ضد الاستعمار بعد العام 1945 في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فرض على المفكرين من أبناء تلك المناطق تحدياَ لمواجهة الكثير من الفجوات التي تتضمنها المعاهدات و الاتفاقيات بعد فحصها، كما مثلت أحاديث القادة والمناضلين في مواجهة الاستعمار جزءاً مما تتناقله الناس في تلك البلدان المستعمرة ومن هنا

فقد رأى عدد من المؤرخين ضرورة تفعيل و تعزيز دور الرواية الشفوية في العصر الحديث من خلال ما اصطلح على تسميته بالتاريخ الشفوي معتمداً على الرواية في منهجيته من الأحياء الذين عايشوا و عاصروا الحدث ليسردوا عن تجاربهم و تجارب غيرهم.

على العموم، لا رواية شفوية بدون راوي، واعتبار أي شخص في التاريخ الشفوي على أنه راوٍ يتوقف على حقيقة معاصرته ومعايشته للحدث، والأمر هنا يختلف عما هو عليه الحال في رواة الحديث النبوي الشريف المتواتر ، فبالإضافة إلى كون مضمون ما يرويه الرواة في الحديث الشريف يأخذ طابعا دينيا مقدسا، أيضا فإن من اعتمد عليهم عند جمع الحديث هم " جمع عن جمع يُؤمن تواطؤهم على الكذب كالأحاديث المروية عن الأركان الأصلية و الهيئة العامة للصلاة والحج، فقد رواها أكثر من واحد، و نقلها عن طبقة كثيرة العدد من الثقات الضابطين كالطبقة الأولى التي سمعت وروت عن الرسول الحديث المتواتر ، ثم روى الحديث نفسه طبقة ثالثة كالطبقة الأولى والثانية في الثقة والضبط .. وهكذا حتى عصر تدوين الحديث."

إن من الطرق والوسائل التي يقاس بها مدى واقعية ما يرويه راو عن حدث معين في فترة زمنية ما هو التساؤل للتثبت إن كان فعلا عايش الحدث وعاصره؟، أم أن الأمر محض ادعاء وافتراء؟، وهذا الأمر يتوقف على حسابات الزمن المتعلقة بسن الراوي ، وعلى صفة الراوي ومكانته من الواقعة التاريخية المراد رواية أحداثها، فعندما يدعي الراوي بأنه عايش واقعة تاريخية ما زمن وتاريخ وقوعها، عندها يجب البحث لمعرفة زمن ومكان ولادته، فالراوي ربما يروي واقعة أو حادثة تاريخية كان سنه وقتها لا يتجاوز ثلاث أو خمس أو عشر سنوات ، أو حتى أنه لم يكن وقتئذٍ قد ولد، أو أنه قد سمعها عن والده أو ممن هم أكبر منه سنا، كما أنه وكلما اقترب الراوي من الحدث اقتراباً مباشراً وقت حدوثه، كلما كانت روايته أقرب إلى الوثوق منها إلى تلك الروايات التي لم يتفاعل ولم يعايش رواتها الحدث أو حتى أنه ربما لم يكن قد توفر للراوي الإدراك العقلي والذهني بحكم سنه للإلمام بالتفاصيل عند وقوع الواقعة التاريخية المراد البحث في أحداثها ، وهنا فإن الرواية في التاريخ الشفوي تتطلب راو عايش وعاصر الحدث لا راو سمع من فلان وفلان عن الحدث الذي وقع في قريته أيام ثورة نوفمبر على سبيل المثال.

اما عن مادة الرواية في التاريخ الشفوي، فالكلمة المنطوقة المحكية التي تخرج من بين الشفاه عربية كانت أو غير عربية هي مادة الرواية الشفوية وعمادها ، والمجتمعات الإنسانية وإن تعددت و كثرت فإن لكل مجتمع لغته الخاصة به، و التي قد تتفق أو تختلف مع مجتمع

آخر ، والرواية الشفوية وإن كانت نتاج لمجموعة من الحواس كالسمع والرؤية، إلا أن التاريخ الشفوي لا يرى وسيلة للتعبير غير الذي يخرج من بين الشفاه منطوقا مسموعاَ، وبعض طرق التواصل غير الشفاهية غنية للغاية، غير أن اللغة أو الصوت المنطوق ، هي وسيلة الاتصال المثلى ، فلا يجوز اعتبار لغة الإشارة لمن لا تتوفر لديهم قدرة النطق على أنها رواية شفوية تصلح لأن يعتمد عليها في التاريخ الشفوي، حتى وإن كان ذلك الشخص الذي لا قدرة لديه على النطق قد شاهد الحدث بنفسه وعايشه، لأن لغة الإشارة و إن كانت بديلاً للغة المنطوقة الا أنها بالطبع ليست اللغة المنطوقة نفسها، ولغة الإشارة لا تمنح الشخص لأن يعبر تعبيراً مفصلاً عما تزدحم به ذاكرته من أحداث و وقائع .

كما انه لا يمكن اعتبار رواية شفوية استقيت من شخص أثر الكبر والسن أو المرض في نطقه تأثيراً واضحاً على أنها رواية شفوية يعتد بها في التاريخ الشفوي، فلو أراد مؤرخ أن يوثق ويؤرخ لمجازر 8 ماي 1945 التي تعرض لها الشعب الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي الغاشم معتمدا على الرواية الشفوية كمصدر من بين المصادر التاريخية الأخرى التي سيعتمد عليها، وبدأ الباحث في إجراء المقابلات الشفوية مع أولئك الذين عايشوا الحدث وعاصروه وكان من بين من قابلهم شخص ما ، بدا عليه بشكل واضح أثر الكبر والمرض على نطقه، عندها لا يجوز للباحث أن يطلق العنان لنفسه في توضيح بعض المصطلحات الواردة، والتوضيح بأنه قصد من قوله كذا أو أن يقول كذا، كما أنه ومن غير المستحسن الاعتماد على طريقة طرح السؤال على الراوي ليجب بنعم أو لا ، لأن دور الراوي في التاريخ الشفوي لا ينحصر فقط في التأكد والاطمئنان من حقيقة أحداث ووقائع جمعها الباحث المؤرخ من هنا أو هناك، وإنما دوره ومهمته هي في الكشف قدر المستطاع عن تفاصيل التفاصيل لتلك الأحداث و الوقائع.